قصور عن درجات الاتقان دخل حديثه في حد الحسن واذا نزلت
درجته عن ذلك ضعف حديثه ولا اشترط الخطابي سلامة الحديث
عن الشذوذ احتراز عن الحديث الشاذ وسياتي بيانه ولا اشترط
سلامته من العلة والذي لم يسلم منها يقال له المعلّ اي الذي لم
يسلم عن اسباب خفية قادحة كما استعرف في تعريف العلة في كلام المصنف
فان قيل هذا قيد مستدرك فانه لا يخفى على الضابط الجازم مثل
تلك القادحة قيل يقال الصارم قد ينبو والحازم قد يسهو ولا بد
من اشتراط الضبط اي لا فراق ولا محالة كما في القاموس اي لا بد
من اشتراط تمام الضبط لاطلاقه كما استعرف من عبارات المتهدا
الشان وكانه المصنف اطلقه بناءً على ان الضبط التام هو الفرد الكامل
المتبادر كما هو الواقع في رسوم الصحيح عند علماء الفن قال ابن
الصلاح اما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل
إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط الى منتهاه وقال
الحافظ ابن حجر في النخبة بنقل عدل تام الضبط ومثل عبارة
المصنف في مختصره في هذا الفن ووجه الاحتياج الى هذا القيد
في الرسم قوله لأن من كثر خطاؤه عند المحدثين الظاهر تعلقه بقوله
استحق الترك فلو لازم كان اولى فان المعنى استحقاق كثير الخطا الترك

عند المحدث

عند ائمة الحديث لا ان كثرة خطائه عند المحدثين كما هو واضح يرشد
اليه عبارته الاتية قريبا وان كان عدلا اذ العدالة لا تنافي
كثرة الخطا في الرواية اذ مدرك ذلك عدم تمام الضبط ومدرك
العدالة غيره وهذا في كثرة واما خفته فانه يكون الراوي معه مقبولا
ويصير حديثه حسنا كما قال الحافظ فان خف الضبط فهو الحسن لذاته
وقال المصنف في مختصره فان خف الضبط وكان له من جنسه تابع أو
شاهد فالحسن وياتي تحقيق ذلك في مبحثه من هذا الكتاب ان شاء الله
تعالى وكذلك اي يستحق الترك عند الاصوليين اهل الاصول الفقه
ولكن بشرط غير شرط الاولين وهو اذا كان خطاؤه اكثر من صوابه و
اختلفوا اي الاصوليون لا اهل الحديث فانه يعلم انهم إذا تركوا
من كثر خطاؤه فتركهم من تساوى خطاؤه وصوابه بالاولى والفرق بين
كثير واكثر ظاهر فهذان اقسمان و الثالث اشار اليه بقوله اذا استويا
فالاكثر منهم اي الاصوليين على رده لعدم الظن بصدقه لانه لا يحصل
الظن بصدقه ولا يقبل الا ما نظن صدقه والا كان تحكما وهذا ثالث
الاقسام وقد بقي منها ان يخف ضبطه وهذا لم يذكره المصنف فلنشر نا
اليه وغامرها من صوابه اكثر من خطائه وهو مفهوم كلام المصنف حيث
قال لان من كثر خطاؤه عند المحدثين استحق الترك كما سلف وهذا

Copyright © King Saud University